

القاهرة في ٢٠٢٢/١١/١٠

السادة / البورصة المصرية
إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،،،،،

نرفق لكم طيه صورة من القوائم المالية والايضاحات المتممة لهما عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢-٩-٣٠ وصورة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات المؤرخ في ٢٠٢٢-١١-٩ والوارد لنا اليوم بتاريخ ٢٠٢٢-١١-١٠ وسوف يتم موافاتكم بالرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير مراقب الحسابات فور وروده لنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس الشؤون المالية



(محاسب / أمين فريد)

أفندي



Head Office

Block 17_ Markaz ElKhadamal St.,4th quarter_ 6th October city _ P.O.Box 79 / 12566
Phone : 00202 3830 8212 - Fax : 00202 3831 1060

Cairo Office

20 Salem Salem Agouza, Giza, Egypt
P.O.Box 192 Dokky Phone : 00202 3749 5773 - Fax : 00202 3749 8687

Factories

El.Hamoul.Kafr El.Sheikh P.O.Box El.Hamoul
Phone : 002047 3760 369 - 0020473760290 - Fax : 002047 3760 300

المركز الرئيسي

قطعة ١٧ - شارع مركز الخدمات الحي الرابع - مدينة ٦ أكتوبر - ص.ب ٧٩/١٢٥٦٦
تليفون : ٠٢٣٨٣٠٨٢١٢ (٧ خطوط) فاكس : ٠٢٣٨٣١١٠٦٠

مكتب القاهرة

٢٠ سالم سالم - المعجزة - جيزة
ص.ب : ١٩٢ الدقى - تليفون ٣٧٤٩٥٧٧٣ - فاكس : ٢٣٧٤٩٨٦٨٧

المصانع

El.Hamoul - كفر الشيخ
ص.ب : الجامول - كفر الشيخ - تليفون : ٠٤٧٣٧٦٠٣٦٩ - ٠٤٧٣٧٦٠٢٩٠ - فاكس : ٠٤٧٣٧٦٠٣٠٠

شركة الدلتا للسكر

القوائم الماليه
والايضاحات المتممة لها
للشركة عن المركز المالي
في ٢٠٢٢/٩/٣٠

شركة الدلتا للسكر

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

قائمة المركز المالى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	ايضاح رقم	الأصول
جنيه	جنيه		
٦٢٦٥٣٥٠٢٤	٥٩٤٦٥٣٣٤٢	(٤، ب٣)	الأصول غير المتداولة
٧٨٧٧٠٠٤	٣٨٤٦٠٦٥	(٥، ج٣)	الأصول الثابتة (بالصافى)
٢٨٩٥٣١٠٠٠	٢٨٩٥٣١٠٠٠	(٦، هـ٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٧٨٢١٠٠٠	١٧٠٠٦٠٠٠	(٧)	إستثمارات فى شركات شقيقة
٩٣١٧٦٤٠٢٨	٩٠٥٠٣٦٤٠٧		المسدد تحت حساب زيادة إستثمارات فى شركات شقة
			إجمالى الأصول غير المتداولة
١٩٩٥٢٤٣٥٧	٨٦٠٥٤٦٧١٢	(٨، و٣)	الأصول المتداولة
٨٨٤٤	١٢٦٨٧٧	(٩، ح٣)	المخزون والإعتمادات المستندية
٣١٨٦٣٨٧٤٧	٤٦١٨٨٢٤٠٣	(١٠، ح٣)	العملاء
٦٩٧٧٣٥٧٥	٦٧٩٨٥٦٨٤٣	(١١، ك٣)	حسابات مدينة أخرى
٥٨٧٩٤٥٥٢٣	٢٠٠٢٤١٢٨٣٥		نقدية بالبنوك والصندوق
١٥١٩٧٠٩٥٥١	٢٩٠٧٤٤٩٢٤٢		إجمالى الأصول المتداولة
			إجمالى الأصول
٧١٠٩٩٠٣٧٥	٧١٠٩٩٠٣٧٥	(١٢)	حقوق الملكية
٣٤٦٤٥٨١٥٧	٣٦٥٧٠٨٧٦٣	(١٣، ر٣)	رأس المال المصدر والمدفوع
-٢٤٨٦٨١٥٠٤	٢٣٧٦٤٨٢٨		إحتياطيات
٣٨٥٠١٢١١٩	٧٣٥٢١٢٤٧٥		أرباح / خسائر مرحلة
١١٩٣٧٧٩١٤٧	١٨٣٥٦٧٦٤٤١		صافى أرباح / خسائر الفترة
			إجمالى حقوق الملكية
٦٦٢١٢٨٩	٦٦٢١٢٨٩	(١٤، ق٣)	الإلتزامات غير المتداولة
٦٦٢١٢٨٩	٦٦٢١٢٨٩		الإلتزامات ضريبية مؤجلة
			إجمالى الإلتزامات غير المتداولة
١٣٤٣٨٤٦٤٥	١٨٧٦٥٩١٠٦	(١٥)	الإلتزامات المتداولة
٤٨٣١٤٠٠٠	١٤٨٢٣٢٤٤٧	(١٦، ن٣)	بنوك حسابات دائنة
٦٦٦٩٣٩٤٢	١٠٣٨٩١٧٠٥	(١٧، م٣)	مخصصات
٦٩٩١٦٥٢٨	٣٨٧٠٧٠٩١٦	(١٨)	موردون ومقاولون
.	٢٨٥٩٦	(١٩)	حسابات دائنة أخرى
.	٢٣٨٢٦٨٧٤٢	(ق٣)	دائنو توزيعات
٣١٩٣٠٩١١٥	١٠٦٥١٥١٥١٢		ضرائب الدخل المستحقة
٣٢٥٩٣٠٤٠٤	١٠٧١٧٧٢٨٠١		إجمالى الإلتزامات المتداولة
١٥١٩٧٠٩٥٥١	٢٩٠٧٤٤٩٢٤٢		إجمالى الإلتزامات
			إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أ. د / أحمد أبو اليزيد عبدالحافظ

العضو المنتدب

كيميانى / عادل حسين أيوب

رئيس البشئون المالية

محاسب / أمين فريد أمين

شركة الدلتا للسكر

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل المنفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

(تبويب المصروفات طبقاً لوظيفتها)

رقم الايضاح	من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ جنيـه	من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ جنيـه
٢٠	٣٠٨٦٠٦٩٩٤١	٢٤٩٤٧٢٦٦٧٨
	٤٤٣٦٩٨٨	٣١٧٦٥٧٢
٢١	٤٠٦٥٧٢٧٥	٠
	٢٥٤٦٨١٣٧-	٠
٢٢	٢٠٦٧٧٧٣٦٢٦-	١٩٧٥٢٦٦٢٤٠-
	١٠٣٧٩٢٢٤٤١	٥٢٢٦٣٧٠١٠
	٧١٧٦٨٧٧٦	٣٥٨٣٢٣٠٠
٢٣	٥٨٤٧٦٤٨٧	١٢٤٥٥٥٩٩٤
	٢٢٤٠٤١٦-	٢٤٣٧٢٨٠-
	٦٧٣٨٩١٢٥-	٥٦٥٨٣٧٧٦-
	١٠٠٠٠٠٠٠٠-	٠
٢٤	٦٥٧٦٩٣٩-	٩٤١٨٣٣٨-
	١٨٤٨٠٠٠٧-	٦٩٣٤٥٨٤٨-
	٩٧٣٤٨١٢١٧	٤٣٣١٤٠٠٦٢
	٢٣٨٢٦٨٧٤٢	٢١٥٠٧٠٦٧
	٧٣٥٢١٢٤٧٥	٤١١٦٣٢٩٩٥
	٠	٠
	٧٣٥٢١٢٤٧٥	٤١١٦٣٢٩٩٥
	٤,٢١	٢,٣٦

المبيعات / الايرادات

ايرادات نشاط زراعى

ايرادات نشاط للغير (شركة القناة)

تكلفة نشاط للغير (شركة القناة)

تكلفة المبيعات / تكلف الحصول على الايراد

مجمـل الربـح

الدخل من الاستثمار

ايرادات اخرى

مصروفات بيع وتوزيع

مصروفات عمومية وأدارية

مخصصات مكونة

مصروفات أخرى (مع تحليلها تحليلاً مناسباً بالايضاحات

مصروفات تمويلية

الارباح قبل الضريبة

مصروف ضريبة الدخل

ربح الفترة من العمليات المستمرة

ربح (خسانر) الفترة من العمليات غير المستمرة بعد خصم الضرائب

ربح (خسارة) الفترة

نصيب السهم الاساسى والمخفض فى الارباح

شركة الدلتا للسكر

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المنفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

<u>من ٢٠٢٠/١/١</u>	<u>من ٢٠٢١/١/١</u>	
<u>حتى ٢٠٢١/٩/٣٠</u>	<u>حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠</u>	
<u>جنيته</u>	<u>جنيته</u>	
٤١١٦٣٢٩٩٥	٧٣٥٢١٢٤٧٥	ربح (خسارة) الفترة
.	.	الدخل الشامل الاخر
.	.	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الاجنبية
.	.	أرباح (خسائر) اعادة التقييم
.	.	تغطية التدفق النقدي
.	.	الارباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعانة
.	.	نصيب المنشأة من الدخل الشامل الاخر فى الشركات الشقيقه
.	.	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخرى
٤١١٦٣٢٩٩٥	٧٣٥٢١٢٤٧٥	مجموع الدخل الشامل الاخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
٤١١٦٣٢٩٩٥	٧٣٥٢١٢٤٧٥	الدخل الشامل للفترة

الإيضاحات المرفقه جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

شركة الدلتا للسكر
" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	إيضاح رقم	
حنيه	حنيه		
٤٣٣ ١٤٠ ٠٦٢	٩٧٣٤٨١٢١٧		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي أرباح / خسائر الفترة قبل الضرائب
			يتم تسويته بـ:
			التغير في السياسات المحاسبية
٤٧ ٨٤٢ ٩٢٩	٤٦٨٤١٣٣١	(٤، ب)	إهلاك الأصول الثابتة
(٣٥ ٨٣٢ ٣٠٠)	-٧١٧٦٨٧٧٦	(٥٣)	إيرادات إستثمارات من شركات شقيقة
(٢ ٩٠٧ ٦٤٠)	-٤٣١٧٧٨٢٤		فروق عملة دائنة
٣٨ ٣٣٠	٨٤٧٦٥١		فروق عملة مدينة
٦٩ ٣٤٥ ٨٤٨	١٨٤٨٠٠٠٧	(٥٣)	فوائد ومصروفات تمويلية
(١ ١٩٩ ٤٠٠)	-٥٧٨٤٦٨١	(٥٣)	فوائد دائنة
.	.		مخصصات انتفى الغرض منها
.	.		مخصصات مستخدمة
٥٠٦ ٦٢١	(٥٣٣ ٧٥٢)		أرباح / خسائر رأسماليه
٥١٠ ٩٣٤ ٤٥٠	٩١٨ ٣٨٥ ١٧٣		أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٥٩٨ ٠٥٣ ٤٠٤)	(٦٦١ ٠٢٢ ٣٥٥)	(٨، ٣)	التغير في المخزون
(١٠٤ ٤٢٩ ١٧٤)	(١٤٣ ٣٦١ ٦٨٩)	(١٠، ٩، ح٣)	التغير في أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى
١١٢ ٦٤٥ ٤٠٦	٥٢٣ ٠٧١ ٨٩١	(٣، ١٧، ١٨)	التغير في الدائون الحسابات الدائنة الأخرى
.	.	(ق٣)	الضرائب المدفوعة (ضريبة الدخل)
(٧٨ ٩٠٢ ٧٢٢)	٦٣٧ ٠٧٣ ٠٢٠		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١٢ ٣٠٠ ٢٦٥)	(١٤ ٩٧٢ ١٩٧)	(٥، ٤، ج، ٣، ب)	(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ وأخرى
(٥٠٦ ٦٢١)	٥٥٦٣٠٠		متحصلات من بيع أصول ثابتة
١ ١٩٩ ٤٠٠	٥٧٨٤٦٨١		فوائد محصلة
٢ ٩٠٧ ٦٤٠	٤٣ ١٧٧ ٨٢٤		فروق عملة دائنة
(٣٨ ٣٣٠)	(٨٤٧ ٦٥١)		فروق عملة مدينة
٣٥ ٨٣٢ ٣٠٠	.	(٥٣)	مقبوضات من إستثمارات في شركات شقيقة
.	(٩ ١٨٥ ٠٠٠)		مدفوعات لشراء إستثمارات
٢٧ ٠٩٤ ١٢٤	٢٤ ٥١٣ ٩٥٧		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١٥٣ ١٧٤ ٥٧٦	٥٣ ٢٧٤ ٤٦١	(١٥)	متحصلات من بنوك أرصدة دائنة
(٦٩ ٣٤٥ ٨٤٨)	(١٨ ٤٨٠ ٠٠٧)	(٥٣)	فوائد مدفوعة
.	(٨٦ ٢٩٨ ١٦٣)		توزيعات الأرباح المدفوعة
٨٣ ٨٢٨ ٧٢٨	(٥١ ٥٠٣ ٧٠٩)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٣٢ ٠٢٠ ١٣٠	٦١٠ ٠٨٣ ٢٦٨	(١١، ك)	التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٧٩ ١٢٥ ٨١٤	٦٩ ٧٧٣ ٥٧٥	(١١، ك)	النقدية وما في حكمها أول الفترة
١١١ ١٤٥ ٩٤٤	٦٧٩ ٨٥٦ ٨٤٣	(١١، ك)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

شركة الدلتا للسكر
"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية وتعديلاته
قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

الاجمالي	أرباح العام	أرباح / خسائر مرحلة	احتياطي رأسمالي	احتياطي تجديرات	احتياطي عام	الاحتياطي القانوني	رأس المال	
١١٩٢.٦٨٨٩.٠	٤٢٨٩١٣٣٤	٩٣٩٤٨٧٧٣	٧٥٨٩٧٧١	٨.٠٠٠.٠٠٠	٢.٧٣٦٩٤٦	٢٣٥٩١١٦٩١	٧١.٩٩.٣٧٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (قبل التعديل)
-٨٤٣٦.١٤٢		-٨٤٣٦.١٤٢	٧٩١٣٩					تسويات على الأرباح المرحلة
١١.٧٧.٠٨٧٤٨	٤٢٨٩١٣٣٤	٩٥.٩٤٩٢		٨.٠٠٠.٠٠٠	٢.٧٣٦٩٤٦	٢٣٥٩١١٦٩١	٧١.٩٩.٣٧٥	تسويات على الاحتياطي الرأسمالي
	-٤٢٨٩١٣٣٤	٤٢٨٩١٣٣٤						الرصيد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
.		-٢١٤.٦١٠				٢١٤.٦١٠		المحول للأرباح المرحلة
-٣٩٦٦٩٤٢٣		-٣٩٦٦٩٤٢٣						المحول للاحتياطي القانوني
-٢٥٣٩٥.٠١٩	-٢٥٣٩٥.٠١٩							توزيعات الأرباح
٨١٤.٠٨٩٣.٠٦	-٢٥٣٩٥.٠١٩	١.٥٩.٧٩٣	٧٦٦٨٩١.٠	٨.٠٠٠.٠٠٠	٢.٧٣٦٩٤٦	٢٣٨.٥٢٣.٠١	٧١.٩٩.٣٧٥	صافي الأرباح (الخسائر) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
-٥٣٢٢٢٧٨		-٥٣٢٢٢٧٨						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (قبل التعديل)
٨.٨٧٦٧.٠٢٨	٢٥٣٩٥.٠١٩	٥٢٦٨٥١٥	٧٦٦٨٩١.٠	٨.٠٠٠.٠٠٠	٢.٧٣٦٩٤٦	٢٣٨.٥٢٣.٠١	٧١.٩٩.٣٧٥	تسويات على الأرباح المرحلة
.		-٢٥٣٩٥.٠١٩						تسويات على الاحتياطي الرأسمالي
.		.						الرصيد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٣٨٥.١٢١١٩	٣٨٥.١٢١١٩	.						المحول للأرباح المرحلة
		.						المحول للاحتياطي القانوني
		.						توزيعات الأرباح
٣٨٥.١٢١١٩	٣٨٥.١٢١١٩							صافي الأرباح (الخسائر) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١١٩٣ ٧٧٩ ١٤٧	٣٨٥.٠١٢ ١١٩	(٢٤٨ ٦٨١ ٥٠٤)	٧٦٦٨٩١.٠	٨.٠٠٠.٠٠٠	٢.٧٣٦٩٤٦	٢٣٨.٥٢٣.٠١	٧١.٩٩.٣٧٥	الرصيد في ٣١/١٢/٢٠٢١ (قبل التعديل)
-٧.١٧.٠١٨		-٧.١٧.٠١٨						تسويات على الأرباح المرحلة
٨.٠١ ٧٥٠.٠١٠		.	٧٦٦٨٩١.٠	٨.٠٠٠.٠٠٠	٢.٧٣٦٩٤٦	٢٣٨.٥٢٣.٠١	٧١.٩٩.٣٧٥	تسويات على الاحتياطي الرأسمالي
٣٨٥.١٢١١٩		(٢٥٥ ٦٩٨ ٥٢٢)						الرصيد المعدل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
.		٣٨٥.١٢١١٩						المحول للأرباح المرحلة
-٨٦٢٩٨١٦٣		-١٩٢٥.٦٠٦				١٩٢٥.٦٠٦		المحول للاحتياطي القانوني
٧٣٥٢١٢٤٧٥	٧٣٥٢١٢٤٧٥	-٨٦٢٩٨١٦٣						توزيعات الأرباح
								صافي الأرباح (الخسائر) في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢
١٨٣٥ ٦٧٦ ٤٤١	٧٣٥٢١٢٤٧٥	٢٣ ٧٦٤ ٨٢٨	٧٦٦٨٩١.٠	٨.٠٠٠.٠٠٠	٢.٧٣٦٩٤٦	٢٥٧٣.٢٩.٠٧	٧١.٩٩.٣٧٥	الرصيد في ٣٠/٩/٢٠٢٢ (قبل التعديل)

شركة الدلتا للسكر

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة الدلتا للسكر (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولوائحه التنفيذية وتعديلاتهم . مع مراعاة أحكام قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، وتم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٧٢٥١٦ بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦ .

السنة المالية ومدة الشركة

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام، كما أن مدة الشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ القيد فى السجل التجارى فى ٢٨ فبراير ١٩٨٦ .

مقر الشركة

٢٠ شارع سالم سالم - العجوزة- الجيزة- وهو محلها القانونى كما يوجد مقر فرعى بمدينة السادس من أكتوبر القطعة ١٧ شارع مركز الخدمات - الحى الرابع - مدينة ٦ أكتوبر، والمصانع بمدينة الحامول محافظة كفر الشيخ.

غرض الشركة

- صناعة السكر من بنجر السكر والصناعات المترتبة على نواتج العمليات الصناعية وتكرير السكر الخام للشركة وللغير .
- زراعة وتنمية وإستصلاح الأراضى الزراعية اللازمة لإستزراع البنجر والمنتجات الزراعية الأخرى .
- شراء وبيع السكر وكافة المنتجات الزراعية أو المنتجات الفرعية المرتبطة بها بما فى ذلك إستيرادها وتصديرها .
- إستثمار الأراضى وتأجيرها مباشرة أو من الباطن، وكذلك بيع الأراضى وفقاً لأحكام القوانين النافذة فى جمهورية مصر العربية .
- القيام بكافة الأنشطة الأخرى ذات الصلة أو المكملة للأنشطة السابقة .

٢- أسس إعداد القوائم المالية

(١) الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ والذي بموجبه تقرر إلغاء معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ واستبدالها بمعايير محاسبة مصرية جديدة يعمل بها إعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٦ والقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRSS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها، ويتم إتباع نفس الأسس والسياسات المحاسبية المطبقة فى السنوات السابقة مقارنة مع القوائم المالية الدورية وأحدث قوائم مالية سنوية.

(٢) أسس القياس

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والإلتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة أو التكلفة حسب الأحوال.

(٣) عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنه المصرى حيث أنها عملة البيئه الإقتصادية التى تتم بها معظم تعاملات الشركة.

(٤) إستخدام التقديرات والحكم الشخصي

الأحكام المحاسبية الجوهرية والمصادر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وإفتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى .
التقديرات وما يصاحبها من إفتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بها، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة فى تحديد تلك الإفتراضات بصفة مستمرة يتم الإعراف

بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الإعراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم الأحكام التي قامت بها الإدارة في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي كان لها أبلغ الأثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية :

(١) ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد قياس أصول والالتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على حكم الادارة، ويتم الإعراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط إذا ما كان من المرجح أن تتمكن الشركة من استخدامها، وللحكم على مدى إمكانية استخدام الأصول الضريبية من عدمه فإن ذلك يتوقف على مدى إمكانية تحقق أرباح ضريبية مستقبلية تسمح بالمقاصة مع الفرق المؤقت القابل للخصم، ولتقدير احتمالات استخدام تلك الفروق المؤقتة في المستقبل فإن الأمر يستلزم إجراء تقديرات لعوامل عدة بما في ذلك حجم الأرباح الضريبية المستقبلية، وعندما تختلف القيم الفعلية عن التقديرات فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير في تقييم مدى قابلية الأصول الضريبية المؤجلة للإسترداد - ومن ثم فإن المحاسبة عن مثل ذلك التغيير (إن وجد) سوف يتم على أساس مستقبلي في الفترات المالية التي تتأثر بالتغيير.

(٢) الأعمار المقدرة للإستفادة من الأصول الثابتة

تعتمد الإدارة في تحديدها للعمر المقدر للإستفادة من أصل ثابت على الإستخدام المتوقع للأصل، والتأكد المادي المتوقع من إستعمال وتقدم الأصل، ومدى التطورات التكنولوجية والخبرة السابقة فيما يتعلق بأصول مقارنة. وقد يؤثر أى تغيير في العمر المقدر للإستفادة من أى أصل ثابت على قيمة الإهلاك الذى ينبغى الإعراف به في قائمة الدخل على مدى فترات مستقبلية.

(٣) المخصصات

نظراً لأن المخصصات لا يمكن قياسها على وجه التحديد فقد يتغير مبلغ المخصص بناءً على تطورات مستقبلية ويتم المحاسبة عن التغيرات في مبلغ المخصصات التي تؤدي إلى التغيير في تقديرات الادارة - وذلك على اساس مستقبلي - ويعترف بها في الفترة التي ينشأ خلالها التغيير في التقديرات.

(٤) نظام مزايا العاملين

- مزايا قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتببات واشتراكات التأمينات الاجتماعية والأجازات السنوية المدفوعة والمكافآت (المستحقة السداد خلال ١٢ شهراً من نهاية السنة المالية) والمزايا غير النقدية للعاملين الحاليين (مثل الرعاية الطبية والإسكان والانتقال أوالخدمات المجانية أو المدعومة) ويتم المحاسبة عن هذه المزايا كما يلي:
 - عندما يقوم الموظف بتأدية الخدمة خلال الفترة المالية فإن القيمة غير المخصومة لمزايا العاملين قصيرة الأجل المتوقع سدادها مقابل تلك الخدمة يعترف بها كمصرف مستحق ضمن الإلتزامات وذلك بعد خصم أية مبالغ تكون قد سددت فعليا فيما يتعلق بالخدمة، فإذا ما كانت القيمة المسددة تزيد عن القيمة غير المخصومة للمزايا عندئذ يتم الإعراف بتلك الزيادة كمصرف مدفوع مقدما ضمن الأصول بشرط أن يكون ذلك المصروف المقدم سيقرب عليه تخفيض في المدفوعات المستقبلية أو استرداد نقدي.
 - كمصرف يحمل على أرباح أو خسائر الفترة إلا إذا ما كانت إحدى المعايير الأخرى توجب أو تسمح برسملة تلك المزايا ضمن تكلفة أحد الأصول.
- مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة وهي مزايا طويلة الأجل تستحق للعاملين بشرط إستكمال فترات خدمتهم بالشركة ويحق لهم بعدها الحصول على مكافآت ترك الخدمة طبقاً للقوانين المطبقة في الدول التي تمارس فروع الشركة أنشطتها فيها كل على حدى وينطبق على تلك المزايا شروط نظم المزايا المحددة الممولة بواسطة المنشأة.

(٥) الإضمحلال في أرصدة العملاء والأرصدة المدينة

يتم إثبات العملاء والأرصدة المدينة بصافى القيمة القابلة للتحويل والتي تتمثل في اجمالى المبلغ الأصلي لفواتير العملاء أو المديونية مخصوماً منه إضمحلال قيمة أرصدة العملاء أو الأرصدة المدينة. ويتم تكوين إضمحلال قيمة أرصدة العملاء أو الأرصدة المدينة عندما تتوافر أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل الإضمحلال الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للإسترداد معبراً عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة.

٣- السياسات المحاسبية المطبقة

أ. المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ المركز المالي على أساس أسعار الصرف المعلنة في السوق المصرفية في ذلك التاريخ وتدرج أية أرباح أو خسائر محققة ناتجة عن إعادة التقييم في قائمة الدخل.

ب. الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الإضمحلال في قيمتها، وتتضمن التكلفة التاريخية كافة النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل الثابت أو باعتبارها أصلاً مستقلاً وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المنشأة وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم الإعتراف ضمن قائمة الدخل بمصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي فيها تحملها.

أما بالنسبة للأصول تحت الإنشاء المقرر استخدامها في النشاط أو في أغراض إدارية أو في أغراض أخرى غير محددة بعد، فنظهر بالتكلفة مخصوماً منها الإضمحلال في قيمتها. ويتم تبويب هذه الأصول ضمن التصنيف الملائم من الأصول الثابتة عندما تكتمل وتكون جاهزة للتشغيل على أن يبدأ إهلاكها عندما تصبح صالحة للإستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للإستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها، ولا يتم إهلاك الأراضي والمباني تحت الإنشاء. ويتم الإعتراف بمصروف الإهلاك بغرض التوزيع المنتظم لتكلفة الأصول الثابتة (بخلاف الأراضي والأصول تحت الإنشاء) مخصوماً منها القيمة التخريدية على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام طريقة القسط الثابت وإستخدام نفس المعدلات السنوية المتبعة في الأعوام السابقة والموضحة كما يلي

الأصل الثابت	معدل الإهلاك	العمر الإنتاجي المقدر
مباني وإنشاءات ومرافق	٢%	٥٠ سنة
طرق داخلية	٨%	١٢,٥ سنة
الات ومعدات	٤%	٢٥ سنة
سيارات ووسائل نقل وانتقال	١٠%	١٠ سنوات
عدد ودوات	١٠%	١٠ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	١٠%	١٠ سنوات
أجهزة حاسب ألي	١٥%	٦,٧ سنوات

ويعاد النظر في العمر الافتراضي والقيم التخريدية وطرق الإهلاك المطبقة في نهاية كل فترة مالية ويتم المحاسبة عن تأثير أي تغييرات في تلك التقديرات على أساس مسبقاً.

يتم استبعاد الأصول الثابتة من الدفاتر عند بيعها أو عندما لا يكون من المتوقع تدفق منافع إقتصادية مستقبلية من الاستمرار في إستخدام الأصل. ويتم الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو تخريد الأصول الثابتة بالفرق ما بين القيمة البيعية (بعد خصم مصروفات البيع) وصافي القيمة الدفترية بقائمة الدخل.

تظهر الأصول الثابتة المتوقعة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال. ويتم الإفصاح عنها بالقيمة الدفترية ضمن اإفصاح الأصول الثابتة على أساس انها أصول ثابتة.

ج. مشروعات تحت التنفيذ

تثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء تمهيدا لإستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية (مشروعات تحت التنفيذ) بالتكلفة مخصوماً منها الإضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الإستشاريين وباقي التكاليف المباشرة المرتبطة بالوصول بالأصل إلى حالة صالحة للإستخدام والتشغيل. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للإستخدام في الأغراض التي أنشأت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى. هذا وتحمل مشروعات تحت التنفيذ بتكلفة المشروعات الجديدة والمعدات المشتراة التي لم يتم إستخدامها بعد.

كما يتم إدراج المبالغ المدفوعة تحت حساب شراء أصول ثابتة ضمن المشروعات تحت التنفيذ، وبمجرد إستلام الأصل وقابليته للإستخدام، يتم تحويل الأصل للأصول الثابتة ويبدأ حساب إهلاك له طبقاً للأسس المستخدمة في إهلاك باقي الأصول المثيلة.

د- الإضمحلال في قيم الأصول

إضمحلال قيمة الأصول غير المالية

يتم مراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وغير الملموسة المملوكة للشركة في نهاية كل سنة مالية وذلك لتحديد أية مؤشرات عن انخفاض قيمة تلك الأصول.

وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الإسترادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في قيمة هذا الأصل، إن وجدت. وعندما يصعب على الشركة تقدير القيمة الإسترادية لأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الإسترادية للوحدة الإنتاجية التي ينتمي إليها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الإسترادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو القيمة الإستهلامية أيهما أكبر.

ويتم تحديد القيمة الإستهلامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقع تدفقها نتيجة لإستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك بإستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التي تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل.

إذا ما تبين أن القيمة الإسترادية لأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الإسترادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصرف بقاءة الدخل.

إذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في فترات لاحقة، يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة التقديرية المعاد النظر فيها على ألا تتعدى صافي القيمة الدفترية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الإعترااف بالتسوية العكسية لخسائر النقص في قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في قائمة الدخل كريح.

الإضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كانت هنالك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للإعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الإضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالإنخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء وبعض الأرصدة المدينة حيث يتم تكوين حساب الإضمحلال في قيمتها. وعندما تصبح مديونية العميل أو صاحب الرصيد المدين غير قابلة للتحويل يتم إعدامها خصماً على ذلك الحساب. وتثبت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية لهذا الحساب بقاءة الدخل.

فيما يتعلق بالأصول المالية المثبتة بالتكلفة فإنه في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر الإضمحلال في القيمة لأداة حقوق ملكية غير مسجلة بالبورصة وغير مثبتة بالقيمة العادلة بسبب عدم قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها أو بالنسبة لأصول المشتقات المالية ذات العلاقة والتي يجب تسويتها بتقديم أداة حقوق الملكية غير المسجلة هذه، عندئذ تقاس قيمة الخسارة في إضمحلال القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي للعائد بالنسبة للإستثمار المشابه، ولا يجوز رد مثل هذه الخسائر في إضمحلال القيمة.

فيما يتعلق بالأصول المالية المتاحة للبيع فإنه عندما يعترف بالتراجع في القيمة العادلة لأصل مالي متاح للبيع مباشرة ضمن حقوق الملكية مع وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الأصل تستبعد الخسارة المجمعمة التي تم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل حتى وإن لم يتم استبعاد هذا الأصل المالي من الدفاتر.

يمثل مبلغ الخسارة المجمعمة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في قائمة الدخل الفرق بين تكلفة الإقتناء (بالصافي بعد أي إستهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوماً منها أي خسارة في إضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الإعتراف بها في قائمة الدخل.

لا يتم رد خسائر إضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لاي إستثمار في أداة حقوق ملكية مبوبياً كإستثمار متاح للبيع في قائمة الدخل.

عند زيادة القيمة العادلة لأية أداة دين مبوبية كمتاحة للبيع في أية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بخسارة إضمحلال القيمة في قائمة الدخل عندئذ يتم رد خسارة إضمحلال القيمة هذه في قائمة الدخل.

الإستثمارات في شركات شقيقة

الشركات الشقيقة هي كل الشركات التي للشركة نفوذ مؤثر عليها ولكن لا يمتد إلى أن تكون سيطرة، وتتراوح نسبة المساهمة في هذه الشركات ما بين ٢٠% إلى ٥٠% من حق التصويت، وتثبت الإستثمارات في الشركات الشقيقة بالتكلفة ، ويتم إثبات الأيراد بقاءة الدخل .

و- تقييم المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الإسترادية أيهما أقل، وتتضمن التكلفة كافة تكاليف الشراء والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، ويتم تحديد التكلفة طبقاً لما يلي:

خامات ومواد تعنة وتغليف ووقود وقطع غيار

يتم حساب التكلفة على أساس المتوسط المرجح السنوي.

إنتاج تحت التشغيل

يتم تحميل الإنتاج تحت التشغيل بنصيبه من كافة التكاليف الصناعية المباشرة وغير المباشرة حتى آخر مرحلة من الإنتاج وصل إليها.

إنتاج تام

يتم تقييم الإنتاج التام بالتكلفة الصناعية أو صافي القيمة الإسترادية أيهما أقل، وتتمثل التكلفة الصناعية في تكلفة الخامات والأجور الصناعية بالإضافة إلى المصروفات الصناعية الأخرى، ويتم تخفيض التكلفة الصناعية للسكر بالنسبة الفعلية لكمية ناتج المنتجات العرضية (المولاس ونقل البنجر) للبنجر المشغول.

ز- أصول حيوية (محصول بنجر السكر)

تتمثل تكلفة الأصل الحيوي (المنتج الزراعي) في تكلفة المواد، الأجور المباشرة، التكاليف الأخرى المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالإنتاج على أساس معدلات التشغيل المعتادة ويقاس الأصل الحيوي (المنتج الزراعي) عند الحصاد على أساس القيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة ويعتبر هذا القياس هو تكلفة المخزون وذلك على أساس أن القيمة العادلة للأصل الحيوي (المنتج الزراعي) يمكن أن تقاس بصورة يعتمد عليها، في حين أن هذا الافتراض قد لا يحدث عند الإقرار الأولي للأصل الحيوي (المنتج الزراعي) عندما لا يكون هناك سوق متاحة لتحديد الأسعار والقيم والتي أظهرت التقديرات البديلة لها للقيمة العادلة بوضوح عدم إمكانية الاعتماد عليها. في هذه الحالة يقاس الأصل الحيوي (المنتج الزراعي) بتكلفة ناقصاً أية مجمعات للإستهلاك وأية مجمعات إضمحلال للقيمة. وفور إمكانية قياس القيمة العادلة لهذه الأصول الحيوية (المنتج الزراعي) بصورة يعتمد عليها عندئذ تقيسها الشركة بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع ويدرج الفرق كمكاسب أو خسائر في القيمة العادلة للمنتج الزراعي بقائمة الدخل ضمن تكلفة النشاط وحيث أن طبيعة هذا المحصول تستغرق فترة لا تتجاوز ستة أشهر أثناء النمو يكون في معظمها على شكل جذر زراعي ليست له قيمة عادلة في السوق ولذا يتم تقييمه بالتكلفة.

ح- عملاء ومدينون وأوراق قبض وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات مديونيات العملاء بالصافي بعد خصم المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل جزء أو كل من تلك المديونيات كما يتم تخفيض قيمة أرصدة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها. هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الإضمحلال في القيمة.

ط- الاعتراف بالإيراد

إيرادات النشاط

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذي لا يزال مستحقاً وتظهر الإيرادات بقائمة الدخل بالصافي بعد خصم المسموحات. ويتم الاعتراف بإيراد المبيعات بمجرد تسليم البضاعة للعميل وإصدار فاتورة البيع وذلك بعد استيفاء جميع الشروط التالية:

- أن تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشتري.
- ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة.
- أن يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

إيرادات خدمات

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم إستلامه أو المستحق للشركة. ويتم تخفيض الإيراد بالقيمة المقدرة لمردودات العملاء والخصومات والمسموحات الأخرى.

يعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تقديم خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذي تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة:

- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للشركة.
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ إعداد القوائم المالية.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

الفوائد الدائنة والإيرادات الأخرى

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق، على أساس التوزيع الزمني النسبي أخذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلية على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق عندما يكون من المؤكد تحقق هذا الإيراد.

توزيعات الأرباح المحصلة

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح حينما يصدر الحق لحاملي الأسهم في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

ي- تكلفة الإقتراض

تكلفة الإقتراض: هي الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لإقتراض الأموال. الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض: هو ذلك الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعها، وقد تشمل تكلفة الإقتراض ما يلي:

- (١) مصروفات الفوائد محسوبة بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى.
 - (٢) فروق العملة التي تنشأ من الإقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذي تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد.
- تقوم الشركة برسمة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل كجزء من تكلفة ذلك الأصل. ويتم الاعتراف بتكاليف الإقتراض الأخرى كمصروف في الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.
- ويتم رسملة تكلفة الإقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقفاً أن تتسبب في خلق منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الإعتماد عليه. وتعتبر تكاليف الإقتراض الأخرى مصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.

ك- النقدية وما في حكمها

تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والخزينة والودائع تحت الطلب وما في حكمها من إستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة وأن جميع الودائع الداخلة ضمن النقدية بالميزانية لا يزيد إستحقاقها عن ثلاث أشهر.

ل- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية بإستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتكون النقدية وما في حكمها من أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع لاجل التي لا تزيد أجالها عن ثلاث شهور.

م- الموردين

يتم إثبات الموردين بالقيمة التعاقدية للبضائع والخدمات المستلمة من الغير والتي وردت عنها فواتير.

ن- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ إلزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ إعداد القوائم المالية إذا ما أخذ في الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة.

يتم فحص المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام فتم رد المخصص.

س- توزيعات الأرباح على المساهمين

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالإلتزام عندما يصدر الحق لحاملي الأسهم لهذه التوزيعات في الفترة التي يتم فيها إعلان وإقرار التوزيع.

ع- حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة تخصص نسبة ١٠% من أرباح العام بعد خصم الاحتياطي القانوني فقط.

ف- نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)

يتم حساب نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة (بعد إستبعاد نصيب العاملين في الأرباح ومكافآت مجلس الإدارة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يعدل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام ليعكس كافة الأحداث بخلاف تلك الناتجة عن تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية والتي تكون قد غيرت من عدد الأسهم العادية القائمة دون تغيير مقابل في موارد المنشأة.

يعدل النصيب الأساسي في الأرباح (الخسائر) والمخفض للسهم بالآثار الناتجة عن الأخطاء والتسويات الناتجة عن التغييرات في السياسات المحاسبية.

ص- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها في سياق معاملاتها وفقاً للشروط التي تضعها مجلس إدارة الشركة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

وأن السياسة المتبعة بشأن تسعير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي طريقة السعر الحر المقارن غير المقيد، وتحدد الأسعار بالرجوع إلى السلع المماثلة المباعة في سوق مماثلة إقتصادياً وإلى مشتري غير مرتبط بالبائع بإحدى صفقات الطرف ذو العلاقة.

ق- الضرائب

الضريبة الجارية

تعتمد الضريبة الجارية مستحقة السداد على الربح الضريبي للعام. ويختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي المعروف بالقائمة المستقلة للدخل الشامل بسبب وجود بنود للإيراد أو المصروف خاضعة للضريبة أو قابلة للخصم ضريبياً في سنوات أخرى، وبسبب بنود أخرى دائماً وأبداً مالا تخضع للضريبة أو يسمح بخصمها ضريبياً. ويتم إحساب إلتزام الشركة عن الضريبة الجارية بإستخدام أسعار الضريبة التي تكون قد أقرت بشكل رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية.

الضريبة المؤجلة

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة الناتجة من الإختلاف بين القيم الدفترية للأصول أو الإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة والأسس الضريبية لتلك الأصول والإلتزامات المستخدمة في إحساب الربح الضريبي.

وبصفة عامة يتم الإعتراف بالإلتزامات ضريبية مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما عادة ما يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبي ولكن إلى المدى الذي يرجح معه أن تتحقق أرباحاً ضريبية كافية يمكن من خلالها إستخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في نهاية كل فترة مالية وتخفيض تلك القيمة الدفترية عندما يصبح من غير المرجح أن تتحقق أرباحاً ضريبية كافية تسمح بإسترداد الأصل الضريبي المؤجل بالكامل أو جزء منه.

وتقاس الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة بإستخدام أسعار الضرائب المتوقع أن تكون مطبقة في الفترة التي يُسوى فيها الإلتزام أو يستخدم فيها الأصل وفقاً لأسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) التي تكون قد أقرت بشكل رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية. وتعكس عملية قياس الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي من شأنها أن تترتب على الطريقة التي تتوقع الشركة - في نهاية الفترة المالية - أن تسترد أو تسوى بها القيمة الضريبية لأصولها والإلتزاماتها.

تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني ملزم في إجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق تلك الأصول والإلتزامات الضريبية بضررائب دخل مفروضة بمعرفة نفس السلطة الضريبية وأن تتجه نية الشركة لتسوية تلك الأصول والإلتزامات الضريبية بالصافي.

ر- الإحتياطات

الإحتياطي القانوني

طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥% من صافي الربح السنوي يجب تحويله إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الإحتياطي ٥٠% من رأس المال، ومتى نقص الإحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الإقتطاع، ولا يجوز إستخدام هذا الإحتياطي إلا بقرار من الجمعية العامة، ولا يجوز إستخدام هذا الإحتياطي في توزيعات الأرباح.

إحتياطي عام

يتم تكوينه طبقاً لإقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة للشركة، والغرض منه زيادة رأس مال الشركة وزيادة حقوق الملكية.

إحتياطي رأسمالي

يتم تكوينه عندما تنشأ أرباح رأسمالية من بيع الأصول الثابتة، والغرض منه زيادة هيكل الملكية للمساهمين.

إحتياطي تحدييدات

يتم تكوينه طبقاً لإقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة للشركة، والغرض منه إحلال وتجديد معدات الخط الأول والثانى.

ش- الإعتراف بالأدوات المالية

يتم الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية بالمركز المالى بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً فى الشروط التعاقدية للأداة المالية.

ت- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأداة المالية تتمثل فى أى تعاقد يعطى الحق فى أصول مالية لأحد المنشآت ويترتب عليه إلتزام مالى أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. ويتم تصنيف الأدوات المالية المصدرة بمعرفة المنشأة كإلتزامات أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقديات المنشأة، ويتم الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية بقائمة المركز المالى بمجرد أن تصبح المنشأة طرفاً فى الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تسجيل الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر المتعلقة بالأدوات المالية التي تعتبر إلتزام على الشركة كمصرف أو ربح. وتتم المقاصة بين الأدوات المالية عندما يكون للمنشأة الحق القانونى والنية فى تسوية هذه الأدوات المالية إما بالصافى أو بتحقيق الأصل وتسوية الإلتزام فى آن واحد.

تتمثل الأصول والإلتزامات المالية فى النقدية بالخزينة والبنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى وأرصدة الموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى وكذا المستحق من وإلى الأطراف ذات العلاقة.

تمثل القيمة الدفترية تقديراً معقولاً للقيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية، وتتعرض أنشطة الشركة إلى مخاطر مالية متنوعة، و تتضمن تأثير: مخاطر فروق العملة، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويهدف برنامج إدارة المخاطر المتبع من قبل الشركة إلى تخفيض التأثير العكسى لهذه المخاطر على الأداء المالى للشركة وأهمها:

النقدية وما فى حكمها

تشم النقدية وما فى حكمها النقدية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

العملاء

لا تحمل العملاء بأى عائد وتثبت بالقيمة الاسمية مخصوماً منها الإضمحلال المكون فى القيمة للمديونيات التى من غير المتوقع تحصيلها.

الموردون وأوراق الدفع لا تحمل الموردون بأى فائدة وتثبت بالقيمة الاسمية.

ث- الإلتزامات المالية وحقوق الملكية التى تصدرها المنشأة

يتم تبويب الإلتزامات المالية وحقوق الملكية وفقاً لمضمون البنود التعاقدية. هذا ويتم تبويب الأدوات المالية كإلتزامات إذا ما كانت تتطلب من الشركة (المصدرة) أن تقوم بسداد نقدية إلى جهة أخرى أو أن تتبادل معها أداة مالية أخرى بشروط قد تكون فى غير صالحها.

خ- الإستبعاد من الدفاتر للأصول والإلتزامات المالية

يتم استبعاد الأصل المالى عندما تقوم المنشأة بتحويل مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية، أما إذا لم تقم المنشأة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل، تقوم المنشأة بتحديد ما إذا كانت لازالت محتفظة بالسيطرة على الأصل المالى وعندئذ يتم الإعتراف بالأصل المالى فى حدود التدخل الدائم للمنشأة فى ذلك الأصل أو ما قد تطالب المنشأة بسداده. وإذا لم تقم المنشأة بتحويل المخاطر والنافع المرتبطة بملكية الأصل عندئذ يظل الأصل بدفاتر المنشأة ويعترف بإلتزام مالى على المنشأة يمثل المبالغ التى قامت بأستلامها.

يتم استبعاد الإلتزام المالى عندما يتم تسويته أو عند إلغاء أو انقضاء الإلتزام فى ضوء الشروط الواردة فى العقود المحددة.

ذ- الإعتراف بالمصروفات

يتم الإعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل عندما ينشأ نقص فى المنافع الإقتصادية المستقبلية يعود الى نقص فى أصل أو زيادة فى إلتزام ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها. ويتم الإعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل.

وعندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الإقتصادية خلال العديد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الإعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم.

ويعترف بالمصروف فوراً فى قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أى منافع إقتصادية مستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للإعتراف بها كأصل فى قائمة المركز المالى

- ارقام المقارنة : يتم تعديل بعض ارقام المقارنة كلما كان ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم خلال الفترة .

٤- الأصول الثابتة

اجمالي	فوائد وم. تمويل		عدد		سيارات ووسائل		الات		مباني وإنشاءات		أراضي	التكلفة في أول يناير ٢٠٢٢
	أصول ثابتة	فوائد وم. تمويل	و أدوات	عداد	نقل وانتقال	وسائط	ومعدات	ومرافق وطرق	مباني وإنشاءات	أراضي		
جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه
١٦١٣٤٩٤٨٤٢	٢٣١٤٥٠٨٦	١٣٠٤٦٢٤٧	٦٦٧٥٣٦٤	٩٢٧٤٢٤٩٢	١٢٦٣٩٣٠٣٦٤	١٩٣٨٨٧٣٠٩	٢٠٠٦٧٩٨٠	٢٠٢٢	التكلفة في أول يناير ٢٠٢٢			
١٤٩٧٢١٩٧,٤٨		٧٣٣٦٥١	٢٠٧٥٢٠,٤٨	٥٨٨٥٧٧	١٣٢٥٣٨٢٧	١٣٨٢١٤	٥٠٤٠٨	٢٠٢٢	الإضافات خلال الفترة			
١٢٥٨٠	١٢٥٨٠	.	.	٢٠٢٢	إضافات محوله			
٥١٩٥٥٩	.	١٠٤٥١٥	٣٦٠٩٥٦	٧٢٨٥	٤٦٨٠٣	.	.	٢٠٢٢	الاستبعادات خلال الفترة			
١٢٥٨٠	.	١٢٥٨٠	٢٠٢٢	استبعادات محوله			
١٦٢٧٩٤٧٤٨٠	٢٣١٤٥٠٨٦	١٣٦٦٢٨٠٣	٦٥٢١٩٢٨,٤٨	٩٣٣٢٣٧٨٤	١٢٧٧١٤٩٩٦٨	١٩٤٠٢٥٥٢٣	٢٠١١٨٣٨٨	٢٠٢٢	التكلفة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢			
٩٨٦٩٥٩٨١٩	٢٣١٤٥٠٨٦	٩٣٣٧٨٧٩	٤٦٩٩١٢١	٨٢٠٠١٤١٧	٧٦٤٩٣٩٦٩٨	١٠٢٨٣٦٦١٨	.	٢٠٢٢	مجمع الاهلاك في أول يناير ٢٠٢٢			
٤٦٨٣١٣٣٠	.	٥٥٠٥٧٤	٢٤٩١٢٠	٢٨٩٢١٤٦	٤٠٣٤٤٤٩٨	٢٧٩٤٩٩٢	.	٢٠٢٢	إهلاك الفترة			
١٢٥٨٠	.	١٢٥٨٠	٢٠٢٢	المستبعد من المخصص			
٤٩٧٠١١	.	٨١٩٦٧	٣٦٠٩٥٦	٧٢٨٥	٤٦٨٠٣	.	.	٢٠٢٢	مجمع إهلاك الإستبعادات			
١٢٥٨٠	١٢٥٨٠	.	.	٢٠٢٢	المضاف لمجمع الإهلاك			
.	٢٠٢٢	إضافات محوله			
١٠٣٣٢٩٤١٣٨	٢٣١٤٥٠٨٦	٩٧٩٣٩٠٦	٤٥٨٧٢٨٥	٨٤٨٨٦٢٧٨	٨٠٥٢٤٩٩٧٣	١٠٥٦٣١٦١٠	.	٢٠٢٢	مجمع الاهلاك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢			
٥٩٤٦٥٣٣٤٢	.	٣٨٦٨٨٩٧	١٩٣٤٦٤٣,٤٨	٨٤٣٧٥٠٦	٤٧١٨٩٩٩٩٥	٨٨٣٩٣٩١٣	٢٠١١٨٣٨٨	٢٠٢٢	صافي الأصول الثابتة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢			
٦٢٦٥٣٥٠٢٥	.	٣٧٠٨٣٦٧	١٩٧٦٢٤٥	١٠٧٤١٠٧٥	٤٩٨٩٩٠٦٦٦	٩١٠٥٠٦٩٢	٢٠٠٦٧٩٨٠	٢٠٢١	صافي الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			

- بلغ اجمالي القيمة الدفترية للأصول التي تم إهلاكها بالكامل ولا زالت تستخدم مبلغ ٣٢٠٤٩٤٧٢١ جنية طبقا للبيان التالي :-

بيان	مباني وإنشاءات	طرق داخلية	الات ومعدات	سيارات	عدد وادوات	اثاث	م تمويل	اجمالي
	١٢١٦٧٢٢١	١٦٠٤٢٨١٨	٢٠٠٥٩٧٣٢٣	٥٨٥٦٤٩٠٧	٣١٠١١٢٣	٦٨٧٦٢٤٣	٢٣١٤٥٠٨٦	٣٢٠٤٩٤٧٢١

- لا يوجد قيود على ملكية الشركة للأصول الثابتة أو رهونة بضمان أي التزامات

- لا يوجد أصول معطلة بالشركة مؤقتة أو دائمة

٥- مشروعات تحت التنفيذ :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	
٥٩٧٨٩٤٨	٣٠٢٢٣٦٤	أصول ثابتة تحت التركيب*
١١٤٣	٩٨١٩٧	اعتمادات مستندية لشراء الاصول
١٢٧٨٠٤٠	٤٧٥٥٦٢	مخزن المشروعات
٦١٨٨٧٣	٢٤٩٩٤٢	مباني
٧٨٧٧٠٠٤	٣٨٤٦٠٦٥	الاجمالي

* الات ومعدات (خط ثاني) : منظومة الاطفاء بميناء دمياط ١٢٣٤٦٩٥ .

*الات ومعدات (خط ثاني) :صيانة جسيمة لجهاز الانتشار بمبلغ ١٧٨٣٣٣١ .

٦- استثمارات في شركات شقيقة :

المسدد	نسبة	رأس مال	الشركة المصدر	
٣١/١٢/٢٠٢١	٣٠/٩/٢٠٢٢	تكلفة الاستثمار	نسبة المساهمة	
٢٠٠٩٠٠٠٠	٢٠٠٩٠٠٠٠	٢٠٠٩٠٠٠٠	%٤١	الشركة المتحدة لانتاج العبوات
١١٩٤٤١٠٠٠	١١٩٤٤١٠٠٠	١١٩٤٤١٠٠٠	%٢٦,٨٣	شركة الفيوم لصناعة السكر
١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	%٣٠	شركة النوبارية لصناعة السكر
٢٨٩٥٣١٠٠٠	٢٨٩٥٣١٠٠٠	٢٨٩٥٣١٠٠٠		الاجمالي

٧- المسدد تحت حساب زيادة الاستثمارات :

المعادل بالجنيه	المسدد بالدولار	نسبة	تكلفة الاستثمار	نسبة المساهمة	رأس مال	الشركة المصدر
		المسدد	بالدولار		بالدولار	بالدولار
١٧٠٠٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	%٥٠	٢٠٠٠٠٠٠	%٥	٤٠٠٠٠٠٠٠	مشروع الشركة المصرية للايثانول

٨- مخزون واعتمادات مستندية لشراء مستلزمات :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	
٤٩٣٧٦٥٠٤	٥٧٧٨٩٠٥١	مخزن خامات
٤٠٤٥٢٠٤٨	٦١٧٤٣٢١١	مخزن وقود
٨٥٧٦٠٨٩٤	٨٥٨٠٧١٩٤	مخزن قطع غير
٥٤٠٧٨٠٣	٥٦٤٥٥٥١	مواد تعبئة وتغليف
٨٩٤٩٤٥٠	٦١١٦٠٥٥٠١	انتاج تام *
٨٩٦٢١٠٠	١٢٥٨٤١٤٥	مخزون مواد ومهمات وبضائع متنوعة
٦١٥٥٥٨	٢٥٣٧٢٠٥٩	اعتمادات مستندية لشراء مستلزمات
١٩٩٥٢٤٣٥٧	٨٦٠٥٤٦٧١٢	الاجمالي

* مخزون الانتاج التام عبارة عن (١١,٦٦٢٩٣ طن سكر, ٥٢,٢٩١٦٢ طن مولا, ولا يوجد مخزون علف), تم تقييم المخزون بالتكلفة .

٩- العملاء :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
٨٤٤٤	١٢٤٩٣١	عملاء - محلي
٠	١٩٤٦	عملاء - تصدير
٨٤٤٤	١٢٦٨٧٧	الاجمالي

١٠- حسابات مدينة اخرى :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	
٦٥٦٩٠٣٤٩	٦٥٩٤١٣٤٩	تأمينات لدى الغير
٨٨٧٤٠٢٧٧	١٢٦٣٧٥١٣	موردين - أرصدة مدينة
٨٣٣٣٠٩١٦	١١٢٨٩٢٢٢١	ضرائب خصم واطافة
٤٨٩٤٨٠٩	٤٨٩٤٨٠٩	مصلحة الضرائب - فروق فحص متنازع عليها
٣٣٣٦٨٤٤	٣٣٣٦٨٤٤	ضريبة شركات اموال متنازع عليها
.	١٧٣٣١١٦	ضرائب عقارية متنازع عليها
.	١٩٤٤٤٢٧	ضرائب قيمة مضافة متنازع عليها
١٤٩٩٦٩١	١٤٩٩٦٩١	مركز كبار الممولين - أرصدة مدينة
٣٧٩٨٦٧٢	٣٧٩٨٦٧٢	ضرائب دمغة نسبية
.	٦٠٧٨٠٨٧	ضرائب القيمة المضافة
٣٤٦٢٤٩٨	٣٤٦٢٤٩٨	ض.م سلع رأسمالية خط ثاني
١٣٤٩٩٧٦	٩٤٥١٢٠	جمارك اسكندرية
٨١٢٨٨٧	١٢٨٥٨٨٦٨	عهد تحت التسوية مصنع - مركز
٣٧١٧٠٤	.	شركة الفيوم للسكر (تقاوي بنجر)
١٠٣١٦٤٦٠	١٠٥٧٢٢٨٠	ضرائب توزيعات الارباح
٦١٥٠٠٠	٦١٥٠٠٠	نصيب الشركة في ارباح شركة المتحدة للعبوات
.	٢٤٠٠٠٠٠٠	نصيب الشركة في ارباح شركة النوبارية للسكر
.	٤٧٧٦٨٧٧٦	نصيب الشركة في ارباح الفيوم لصناعة السكر
.	٣٧٩١٦٥٦	الصاحبة للتنمية الزراعية
٤٤١٤١٣٨١	٥٤٤٩٩٥١٠	تقاوي منصرفه لمهندسي الإرشاد
٢١٧٨٤٦٩	٨٤٤٤٦٠٢٨	الهيئة الزراعية بذور بنجر
.	١٦٠٠٧٤٤	صندوق التأمين الخاص
٣٥٩٥٤٩٨	.	بضائع تحت الاستلام
٥٠٣٣١٦	٢٥٦٥١٩٤	أرصدة مدينة اخرى
٣١٨٦٣٨٧٤٧	٤٦١٨٨٢٤٠٣	الاجمالي

١١- النقدية وما في حكمها :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	
١٧٣٤٠٩٢	٤٢٥٥٦٢٤	نقدية بالصندوق - عملة محلية
٧٤٠٨٣٦٦	٢٧٧٢٤٤٥٦	حسابات جارية بالبنوك - عملة محلية
٦٧٥٢٦٥٠	٣٩٨١٩٣٣	حسابات جارية بالبنوك - عملة اجنبية دولار
١٦٤٤٤٦٧	٣١٨٥٦٣٩	حسابات جارية بالبنوك - عملة اجنبية يورو
٥٢٢٣٤٠٠٠	٦٤٠٧٠٩١٩١	حسابات بالبنوك - ودائع لأجل - عملة اجنبية دولار
٦٩٧٧٣٥٧٥	٦٧٩٨٥٦٨٤٣	الاجمالي

يبلغ الحساب الجاري بالعملة الاجنبية (دولار مبلغ ١٢٣٤١١ ، يورو مبلغ ١٨٥٢٥٣) ، وتبلغ قيمة الودائع بالعملة الأجنبية ٣٢٨٩٠٦١٥ دولار .

١٢- رأس المال :

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ مليار جنيه، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٧١٠٩٩٠٣٧٥ جنيه مقسم إلى ٤٢١٩٨٠٧٥ سهم قيمة السهم الاسمية ٥ جنيه للسهم وأن هيكل رأس مال الشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ كما يلي:

القيمة الاسمية بالجنيه	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	
٣٩٦٢١٨٦٣٠	٧٩٢٤٣٧٢٦	%٥٥.٧٢٨	شركة السكر والصناعات التكاملية
٦٤٤٩٨٥٢٥	١٢٨٩٩٧٠٥	%٩.٠٧٢	شركة مصر لتأمينات الحياة
٥٨٩٧٣٨٩٠	١١٧٩٤٧٧٨	%٨.٢٩٥	شركة مصر للتأمين
٤٤٦١٥٨٠٠	٨٩٢٣١٦٠	%٦.٢٧٥	بنك الإستثمار القومي
٤٥٩١٢٨٦٠	٩١٨٢٥٧٢	%٦.٤٥٨	شركة الصناعات الكيماوية المصرية
١٠٠٧٧٠٦٧٠	٢٠١٥٤١٣٤	%١٤.٠٧٧	مساهمون آخرون
٧١٠٩٩٠٣٧٥	١٤٢١٩٨٠٧٥	%١٠٠.٠٠٠	الاجمالي

٢٠٢٢/٠٩/٣٠	المكون خلال الفترة	٢٠٢١/١٢/٣١	١٣-الاحتياطيات :
٢٥٧٣٠٢٩٠٧	١٩٢٥٠٦٠٦	٢٣٨٠٥٢٣٠١	احتياطي قانوني
٢٠٧٣٦٩٤٦		٢٠٧٣٦٩٤٦	احتياطي عام
٨٠٠٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي تجديدات
٧٦٦٨٩١٠		٧٦٦٨٩١٠	احتياطي رأس مالي
٣٦٥٧٠٨٧٦٣	١٩٢٥٠٦٠٦	٣٤٦٤٥٨١٥٧	الاجمالي

١٤-الضريبة المؤجلة :

بلغ الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٦٦٢١٢٨٩ جنيه نفس المبلغ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وهو يمثل إلتزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن فروق بين الإلتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة طبقا لما تم حسابه في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

١٥-بنوك حسابات دائنة :

بلغ الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٨٧٦٥٩١٠٦ جنيه مقابل مبلغ ١٣٤٣٨٤٦٤٥ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتمثل في التسهيلات التي حصلت عليها الشركة من البنوك لتمويل النشاط الجاري للشركة.

١٦-المخصصات :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	مخصص مطالبات محتملة *
٤٨٣١٤٠٠٠	١٤٨٣١٤٠٠٠	
٤٨٣١٤٠٠٠	١٤٨٣١٤٠٠٠	

١٧-موردون ومقاولون :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	موردون مقاولون الاجمالي
٦٦٦٣٣٩٤٢	١٠٣٨٣١٧٠٥	
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	
٦٦٦٩٣٩٤٢	١٠٣٨٩١٧٠٥	

١٨-حسابات دائنة أخرى :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	عملاء دفعات مقدمة تأمينات الغير شيكات تحت الصرف صندوق التأمين الخاص جاري مصلحة الضرائب - كسب عمل ومهن حرة جاري مصلحة الضرائب-تجارية وصناعية والمبيعات الهيئة العامة للتأمين الصحي هيئة التأمينات الإجتماعية (مصنع - مركز) أمانات تحت التسوية (مصنع - مركز) مجلس المحاصيل السكرية مصروفات وحوافز مستحقة جاري مصر للتأمين رسوم تجارب بنجر وفانض تدريب ض.م سلع رأسمالية متنازع عليها أرصدة دائنة أخرى الاجمالي
١٠٤٦٦٧٤٤	٣١٤٣٠٩١٢٥	
٣٨٣٤١٤٨	٧٦٤٥٣٩٩	
٣٨٣٩٢٨٧	١٦٧٧٤٩٩	
١٢٦٧٥٦	.	
١٤٥١١٨٤	٦٧٥٠٧٧٢	
٩٢٩٣٥٥	٩٩٨٦٢٨٠	
٢٤٩٨٨٣٧٦	١٧٧٥٤٨١٤	
٣٨٥٠٣٧٨	٦١٢٨٩٧٣	
٧٣٥١١٠١	١٠١٦٧٩٦٢	
٤٦٤٤٢٥٤	٣٧٤٤٢٥٤	
١٣٩٠٦٧١	.	
١٠٥٢٥٢	٤٤٧٦٣٢	
١٣١٦٥٧٢	١٣٢٨٩٩٣	
٢٩١٣٢٢٦	٢٩١٣٢٢٦	
٢٧٠٩٢٢٤	٤٢١٥٩٨٧	
٦٩٩١٦٥٢٨	٣٨٧٠٧٠٩١٦	

أهم بنود عملاء دفعات (الشركة القابضة ٢٧٤٠٩٠٥ طن سكر * ١٠٠٠٠ جم/للطن + علي سلامة أبو سريع ٥١٦٠٥ طن سكر * ١٣٠٠٠ جم/للطن + شركة طبية للاستيراد والتصدير ٩٢ طن سكر * ١٣٠٠٠ جم/طن + شركة لوسافر ٢١٤٢٠٧٤ طن مولايس * ٥٧٣٩٠٩ جم/طن + شركة نايل جروب ٥٦٨٠٣٦ طن مولايس * ٥٩٠٣٠٣ جم/طن).

٢٥- مصروفات تمويلية

بلغ الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٨٤٨٠٠٠٠٧ جنيه مقابل ٦٩٣٤٥٨٤٨ جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

٢٦- نصيب السهم في الأرباح

٢٠٢١-٩-٣٠	٢٠٢٢-٩-٣٠	صافي الربح (الخساره)
٤١١٦٣٢٩٩٥	٧٣٥٢١٢٤٧٥	يخصم:
٢٠٥٨١٦٤٩,٧٥	٣٦٧٦٠٦٢٤	المحول للإحتياجات ٥ %
٣٩١٠٥١٣٤,٥٣	٦٩٨٤٥١٨٥	نصيب العاملين ١٠ % بعد الاحتياطي
١٥٨١٩٨٣٤,٥٩	٢٩٦٥٢٨٥٧	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٣٣٦١٢٦٣٧٦	٥٩٨٩٥٣٨٠٩	نصيب المساهمين في الأرباح
١٤٢١٩٨٠٧٥	١٤٢١٩٨٠٧٥	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٢,٣٦	٤,٢١	ربحية السهم

٢٧- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

* شركة السكر والصناعات التكاملية والتي تساهم في رأس مال الشركة بنسبة ٥٥,٧٣%، حيث تقدم الخدمة العلاجية للشركة من خلال المركز الطبى بالحوامدية يوجد رصيد دائن بمبلغ ٥٩٨١٦ جنيه، والتعامل مع مصنع المعدات التابع لها ويوجد رصيد مدين بمبلغ ١٧٠٧١٥٠ جنيه .

* شركة مصر للتأمين والتي تساهم في رأس مال الشركة بنسبة ٨,٣%، وتقوم الشركة بالتغطية التأمينية على جميع أصول الشركة ويوجد رصيد دائن بمبلغ ٤٤٧٦٣٢ جم جنيه رسوم تأمين وكذلك رصيد مدين (تعويضات) ٤٥٢٧٢٠ جنيه.

* الشركة المتحدة لإنتاج العبوات والتي تساهم الشركة في رأس مالها بنسبة ٤١%، يوجد رصيد مدين ٦١٥٠٠٠ جم عبارة عن نصيبنا من الأرباح.

* شركة الفيوم لصناعة السكر والتي تساهم الشركة في رأس مالها بنسبة ٢٦,٨٣%، يوجد رصيد مدين ٤٧٧٦٨٧٧٦ جم عبارة عن نصيبنا في الأرباح.

* شركة النوبارية لصناعة السكر والتي تساهم الشركة في رأس مالها بنسبة ٣٠%، يوجد رصيد مدين ٢٤٠٠٠٠٠ جم عبارة عن نصيبنا في الأرباح.

٢٨- الموقف الضريبي

أ- ضرائب أرباح شركات الأموال

* تخضع الشركة للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد السنوية من بداية النشاط حتى ٢٠١٤ تم الفحص، وتم سداد كافة المستحقات الضريبية.

* تم الانتهاء من فحص الفترة ٢٠١٧/٢٠١٥ وأسفرت عن فروق ضريبية قدرها ٤٨ مليون وتم الاعتراض وتحويل الفتره للجان الداخليه .

* تم الانتهاء من فحص الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٨ وأسفرت عن فروق ضريبية قدرها ١٧ مليون وجارى الاعتراض وتحويل الفتره للجان الداخليه

ب - الضريبة العقارية

* السنوات حتى ٢٠٢١ تم السداد والتسوية فيما يخص المصنع .

* ورد الى الشركة مطالبة بخصوص الضريبة العقارية عن المركز الرئيسى عن الفتره من ٢٠٢١/٢٠١٣ قدرها ١,٧ مليون جنيه وتم سدادها بالكامل و الاعتراض عليها وفي انتظار قرار لجنة الطعن .

ج - ضريبة الأجور والمرتببات

* السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ تم الفحص، وتم سداد كافة المستحقات الضريبية، وتم عمل التسوية النهائية مع المأمورية .

* السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧ تم فحصها مع مصلحة الضرائب وأسفر عن ربط متنازع عليه قدره ٦٨ مليون جنيه مع المصلحة وجارى عمل لجنة داخلية في الموضوع .

* السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ لم يتم فحصها بعد.

د - ضريبة القيمة المضافة

* السنوات حتى عام ٢٠١٥ تم الفحص وتم السداد والتسوية مع مصلحة الضرائب.

* تم فحص السنوات ٢٠١٦/٢٠٢٠ وأسفر عن ضريبة قدرها ٧,٦ مليون جنيه وتم عمل لجنة داخلية وأسفرت عن تخفيض المبلغ ل ١,٩ مليون جنيه وتم سدادها بالكامل .

* عام ٢٠٢١ لم يتم فحصها بعد .

هـ- الدمغة النسبية

* الفتره من ٢٠١٧/٢٠١١ لم ربط ضريبه قدرها ١٧٢ الف جم وبم الاعراض واسفر ذلك عن تخفيض الضريبه الى ٦٠٠٠ جم بم سدادها بالكامل .

* تم الانتهاء من فحص الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٠ وأسفرت عن فروق ضريبية قدرها ٩٥ الف جنيه وتم الاعتراض وأسفرت عن تخفيض المبلغ الى ٨١ الف جنيه، وتم السداد.

٢٩- إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

الأدوات المالية

القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالخزينة والبنوك، العملاء وأوراق القبض، المستحق من أطراف ذوى علاقة وبعض الأرصدة الدائنة.

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأس مالها بغرض الحفاظ على الإستمرار بما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال الشركة من صافى الدين (التسهيلات الإئتمانية) مخصوماً منه النقدية وأرصدة لدى البنوك وحقوق ملكية الشركة (رأس المال المصدر والإحتياطيات والأرباح المرحلة).

تستهدف الشركة تحقيق نسبة رافعة مالية جيدة تتحدد على أساس نسبة صافى الدين إلى حقوق الملكية.

لكى يتم تحقيق هدف إدارة الشركة "إدارة لرأس مال الشركة" فتقوم الشركة بالتأكد من الوفاء بجميع تعهداتها المالية المشار إليها فى عقود القروض المحملة بالفوائد والتي توضح متطلبات هيكل رأس مال الشركة.

أ- إدارة خطر العملة الأجنبية

تتم بعض معاملات الشركة بعملات أجنبية وتتعرض الشركة نتيجة لذلك للتقلبات فى أسعار صرف العملات، ويعد الدولار الأمريكى واليورو هى العملات الرئيسية التى تتم بها هذه المعاملات.

ينشأ خطر سعر صرف العملات الأجنبية للشركة بصفة أساسية من مشتريات المواد الخام بالعملات الأجنبية.

ب- إدارة خطر سعر الفائدة

تتعرض الشركة لخطر سعر الفائدة نظراً لأن الشركة تقرض أموال بأسعار فائدة متغيرة.

ج- إدارة خطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة فى عدم تمكن الشركة من الوفاء بالالتزاماتها عند إستحقاقها والتي تسدد بتسليم النقدية أو أصل مالى آخر، وتقوم إدارة الشركة بإدارة السيولة المالية بشكل يضمن بقدر الإمكان حيازتها بشكل دائم لقدر كافى من السيولة للوفاء بالالتزاماتها عند إستحقاقها فى الظروف العادية والإستثنائية وبدون تكبد خسائر غير مقبولة أو تأثير على سمعة الشركة.

د- إدارة خطر الإئتمان

يتمثل خطر الإئتمان فى عدم مقدرة العملاء أو الأطراف ذات العلاقة أو الأطراف الأخرى الممنوح لهم الإئتمان على سداد ما عليهم من ديون وتقوم الشركة بدراسة الوضع الإئتمانى قبل منح الإئتمان، وتقوم الشركة بمراجعة الأرصدة المستحقة لها والقروض الممنوحة للأطراف ذات العلاقة بصفة دورية وتقوم الشركة بمراجعة هذا الخطر.

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الصناعات الغذائية
صادر ٢٠٢٢ / ١١ / ٩
رقم الصادر ٩١٤
مرفقات تقرير

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة
حسابات الصناعات الغذائية

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شركة الدلتا للسكر

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بالدراسة وإتخاذ اللازم والإفادة.

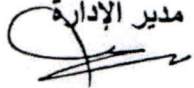
وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً في ٢٠٢٢/١١/٩

يعتمد ،،،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة



" محاسب / نيازي مصطفى محمود "

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة
حسابات الصناعات الغذائية

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة الدلتا للسكر في ٢٠٢٢/٩/٣٠

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الدلتا للسكر (ش . م . م) .

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة الدلتا للسكر (ش.م.م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وكذا قوائم الدخل المنفردة ، والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى .
والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم الدورية للشركة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق الإجراءات التحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المصرية.
وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد تم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أسباب إبداء استنتاج متحفظ:

- مازالت الشركة لم تقم بالتشغيل الإقتصادي لكل من وحدتي تكرير السكر البالغ تكلفتها ١١.٦ مليون جنيه والتي لم يتم تشغيلها خلال العام المالي ، وكذا ماكينات مكعبات السكر البالغ تكلفتها نحو ٥.٣٥٨ مليون جنيه والتي بلغت نسبة إنتاجها للطاقة المتاحة نحو ١.٣ % ، وقد ترتب على ذلك تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بنحو ٤٥٥ ألف جنيه قيمة إهلاك وحدتي التكرير (والمباني الخاصة بها) ، فضلاً عن تحميل تكلفة الإنتاج بنحو ١٥٩ ألف جنيه بالخطأ قيمة إهلاك الطاقة غير المستغلة لماكينات المكعبات بدلاً من تحميلها للمصروفات العمومية والإدارية بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢ فقرة (١٣) .

نوصي بالتشغيل الإقتصادي لتلك الوحدات بما يعود بالنفع على الشركة وإجراء ما يلزم من تسويات.

- لم يتم التأمين على مباني المركز الرئيسي ومباني المدينة السكنية وأثاث المصنع البالغ تكلفتهم ٥.٤٩٣ مليون جنيه ، ١٦.٥٨٤ مليون جنيه ، ٩.٦٤٢ مليون جنيه على الترتيب ، فضلاً عن إنخفاض القيمة التأمينية لكلاً من مباني المصنع وأثاث المركز والآلات والمعدات البالغ القيمة التأمينية عليهم نحو ١٤.٥ مليون جنيه ، ٢ مليون جنيه ، ٧٦٩.٣ مليون جنيه على الترتيب في حين بلغت تكلفتها التاريخية نحو ١٥٥.٥ مليون جنيه ، ٣.٩٩٨ مليون جنيه ، ١.٣ مليون جنيه على الترتيب .
نوصي بإعادة النظر في وثائق التأمين على الأصول بما يتناسب مع تكلفتها التاريخية حتى يمكننا الحفاظ عليها .

- لم تقم الشركة بإعادة الدراسة للأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة التي لها قيمة قابلة للإهلاك وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " الأصول الثابتة وإهلاكاتها " .
نوصي بالالتزام بالمعيار المحاسبي المصري المشار إليه .

- لم يتم حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ تحصيل نصيب الشركة من أرباح شركتي الفيوم لصناعة السكر والنوبارية للسكر عن عام ٢٠٢١ البالغة نحو ٤٧.٧٦٩ مليون جنيه ، ٢٤ مليون جنيه على الترتيب ، وكذا لم يتم تحصيل مبلغ ٦١٥ ألف جنيه قيمة نصيب الشركة من أرباح الشركة المتحدة لإنتاج العبوات عن عام ٢٠٢٠ ، في حين لم تحقق الشركة أية عوائد من استثماراتها في الشركة المتحدة لإنتاج العبوات البالغة نحو ٢٠.٠٩٠ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١ رغم زيادة إستثمارات شركة الدلتا في الشركة المتحدة في عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ .
نوصي بتحصيل العوائد المستحقة للشركة .

- لم تقم الشركة بجرد المخزون السلعي وكذا مخزون الإنتاج التام في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وتم الأخذ بالأرصدة الدفترية ، وقد تبين بشأنه ما يلي:
١ . تضمن مخزون الإنتاج التام من السكر بضاعة مسدد قيمتها لكمية ٢٨.٠١٧ ألف طن سكر لصالح الشركة القابضة للصناعات الغذائية وآخرون ، ٢٧١١.١ طن مولاس لصالح شركتي لو سافر ونابل جروب ولم تنتقل المنافع والمخاطر للعملاء حتى تاريخ اعداد المركز المالي .
يتعين جردها في كشوف مستقلة لحين تسليمها للعملاء .

٢ . تم تخفيض مصروفات المصنع عند تحديد تكلفة إنتاج السكر السائب بنحو ٤.٩٣١ مليون جنيه مصروفات إدارة البحوث الزراعية على الرغم من كونها تمثل خدمات إنتاجية ، كما تم تخفيض مصروفات المصنع بنحو ٣٨١ ألف جنيه تمثل تكلفة السكر المعبأ والمكعبات في حين تم تقييم مخزون الإنتاج التام من السكر المعبأ والمكعبات بتكلفة السكر السائب في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مضافاً إليها تكلفة التعبئة والمكعبات في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

يتعين حساب التكلفة طبقاً لتوزيعها على مراكز التكلفة المختلفة ومراعاة الأثر على تكلفة المخزون في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

٣. تبين أن مصروفات البيع والتوزيع البالغة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢.٢٠٤ مليون جنيه والتي تم خصمها من مصروفات المصنع تمثل مصروفات نقل المولاس من المصنع إلى ميناء دمياط فقط دون خصم مصروفات الإدارة التجارية وميناء دمياط التي تضمنتها تكلفة إنتاج السكر السائب.

يتعين حصر كافة المصروفات البيعية والتسويقية وتخفيض تكلفة الإنتاج بها.

٤. تم حساب تكلفة إنتاج المولاس بنسبة ٦ % من مصروفات المصنع في حين أظهرت تقارير الإنتاج أن نسبة إنتاج المولاس من البنجر ٦.٠٥ % بفرق قدره نحو ٣٣٩ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- ارتفاع أرصدة الحسابات الجارية بالبنوك (عملة محلية) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ البالغة نحو ٢٧.٧ مليون جنيه مقابل نحو ٧.٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ .
نوصي بدراسة تعظيم العائد على اموال الشركة .

- لم يتم إعداد مذكرة تسوية لينكي الأهلي قطر ، الإسكندرية (دولار) في تاريخ المركز المالي الأمر الذي ترتب عليه عدم تسوية الفوائد الدائنة للوديعة بالبنوك المذكورة بمبلغ ٢١٥١٠ دولار ، ١٩٠ دولار على التوالي والظاهرة بشهادة البنك .
ويتصل بذلك عدم إعداد مذكرات تسوية لكل من بنك الإسكندرية تسهيلات والإمارات دبي وتم الأخذ بالأرصدة الدفترية.

يتعين التصويب وإعداد مذكرات التسوية.

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٦٥.٧ مليون جنيه متضمناً نحو ٨٠ مليون جنيه تمثل قيمة إحتياطي تجديديات مكونة منذ عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ولم يتم إستخدامه حتى تاريخه.

يتعين دراسة الإستفادة من ذلك الإحتياطي.

- لم تقم الشركة بحساب الضريبة المؤجلة عن عام ٢٠٢١ وعن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، وقد بلغ رصيدها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٦.٦٢١ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) " ضرائب الدخل " .

يتعين تسوية الضريبة المؤجلة للتحقق من الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة التزاماً بالمعيار المشار اليه

- زيادة رصيد السحب على المكشوف في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغ نحو ١٨٧.٦٥ مليون جنيه مقابل نحو ١٣٤.٣٨٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالرغم من إنخفاض المستخدم من التسهيلات الإنتمانية والبالغ في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١.٨٧٠ مليار جنيه مقابل ٢.٩٢٢ مليار جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق ، فضلاً عن إنخفاض قيمة الفوائد المدينة والبالغة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٨.٤٨٠ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق والتي بلغت نحو ٦٩.٣٤٥ مليون جنيه ، وتجدر الإشارة إلى إستفادة الشركة من مبادرة البنك المركزي بتخفيض فوائد السحب على المكشوف إلى ٨ % سنوياً.

يتعين إعادة النظر في السياسة النقدية المتبعة بما يحقق صالح الشركة وترشيد اللجوء للتسهيلات الإنتمانية لتمويل الأنشطة التشغيلية.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٤٨.٢٣٢ مليون جنيه مقابل نحو ٤٨.٢٣٢ مليون جنيه على الرغم من أن إجمالي المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب طبقاً لبيانات الموقف الضريبي للشركة الوارد بالايضاحات المتممة تبلغ نحو ١٣٤ مليون جنيه وتم الاعتراض عليها وتحويلها للجان داخلية ولم تأخذ الشركة في الاعتبار احتمالية الحكم لصالحها أو تخفيض تلك المبالغ ، كما لم تقدم لنا الشركة دراسة من المستشار الضريبي تبين موقف تلك المطالبات.

يتعين موافقتنا بدراسة بالموقف الحالي لتلك المطالبات وإعادة النظر في المخصص المكون لمقابلتها.

- لم تقم الشركة بتكوين مخصص مكافأة نهاية الخدمة لمقابلة ما تتحمله الشركة من مكافأة نهاية الخدمة للعاملين زيادة عما يتحمله صندوق نهاية الخدمة طبقاً للتعديل الذي تم على مكافأة نهاية الخدمة بقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢ ، حيث تلاحظ تحمل الشركة ما يزيد عن ٥٠ % من مكافأة نهاية الخدمة وبلغ ما تحمته الشركة عن عام ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١١.٦٨٠ مليون جنيه.

نوصي بدراسة نظام مكافأة نهاية الخدمة وإتخاذ اللازم في هذا الشأن.

- بلغت نسبة مجمل الربح إلى المبيعات عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٣.٦ % مقابل نحو ٢٠.٩ % عن نفس الفترة من العام السابق في حين إنخفضت كمية مبيعات السكر السائب عن ذات الفترة بنسبة ١٤.٢٥ % عن الفترة المقابلة حيث بلغت كمية المبيعات نحو ٢٠٤.١٧٥ ألف طن مقابل ٢٣٨.١٠٣ ألف طن عن ذات الفترة من العام السابق ، كما إنخفضت كمية مبيعات العلف بنسبة ١٢.٨ % حيث بلغت كميته في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٢٧ ألف طن مقابل ١٤٦ ألف طن عن ذات الفترة من العام السابق وإنخفضت كمية مبيعات المولاس بنسبة ١٢.٦ % حيث بلغت كميته نحو ٩١.٧ ألف طن مقابل ١٠٥ ألف طن عن نفس الفترة من العام السابق.

ونشير في هذا الصدد الى أن زيادة قيمة المبيعات ترجع الى الزيادة السعرية خلال فترة المركز المالي

يتعين دراسة اسباب انخفاض كميات المبيعات والعمل على الاستفادة من الطاقات المتاحة لتعزيز ربحية الشركة .

- ظهر مجمل الربح بالنقص بنحو ٤.٢ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ويرجع ذلك لعدم تسوية إعادة تقييم مخزون أول المدة في ٢٠٢٢/١/١ من المولاس والذي تم تقييمه بسعر البيع بالخطأ وليس وفقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٢ والذي يقضي بتقييم الإنتاج التام بالتكلفة أو بالقيمة الاستردادية أيهما أقل.

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- لم تتأثر مصروفات الشركة بقيمة المساهمة التكافلية عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغة نحو ٨.١٥٤ مليون جنيه (تمثل نسبة ٢٥ في الألف من إجمالي الإيرادات عن تلك الفترة البالغة نحو ٣.٢٦١ مليار جنيه بالمخالفة لاحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الخاص بالتأمين الصحي الشامل .

يتعين الالتزام باحكام القانون المشار اليه.

- ظهرت التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل بالسالب بنحو ٥١.٥٠٣ مليون جنيه في حين أظهرت القوائم المالية نقدية بالصندوق والبنوك نحو ٦٨٠ مليون جنيه ويرجع ذلك إلى قيام الشركة بصرف توزيعات الأرباح عن طريق التمويل بنحو ٨٦ مليون جنيه وتحملها بفوائد مدينة بنحو ١٨ مليون جنيه.
- ظهرت التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار بالموجب بنحو ٢٤.٥١٤ مليون جنيه ويرجع ذلك بصفة أساسية لفرق تقييم العملة الدائن بنحو ٤٣ مليون جنيه.

الإستنتاج المتحفظ :

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جوانبها الهامة عن المركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً في ٢٠٢٢/١١/

مدير عام
نائب مدير إدارة
إ. م. محمد جلال
" محاسب / أسامة محمود جاب الله "

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

إ. م. أحمد حجازي

" محاسب / إيمان أحمد حجازي "

إ. م. محمد بدر

" محاسب / جيهان محمد بدر "

إ. م. ياسر محمد رضا هاشم

" محاسب / ياسر محمد رضا هاشم "